

المطلب الأول: في طرق الرواية عنه وتحقيق صحتها

اشتهر أن أحمد رحمه الله لم يكتب بنفسه شيئاً من الفقه ولا الأجوبة عن المسائل التي تقع له، وقد ذكر ابن القيم -رحمه الله- في الإعلام (29\1). شدة كراهته لذلك، فقال: وكان -رضي الله عنه- شديد الكراهة لتصنيف الكتب، وكان يحب تجريد الحديث، ويكره أن يكتب كلامه إلخ، وإنما حمله على الامتناع من كتابة المسائل الفقهية وما يذهب إليه الخوف من الخطأ في الجواب لسعة الأدلة، ونقص جنس الإنسان، أو الخوف من اعتماد التلاميذ على فتواه، وتركهم البحث والتحصيل، والأخذ بالدليل، أو ترك ذلك تواضعاً منه، وتحقيراً لشأن نفسه، كعادة العارفين بالله تعالى، فعلم الله حسن نيته وقصده، فأهمل تلامذته ومن بعدهم أن اعتنوا بتلك الأجوبة والاختيارات، فدونهاها وأثبتوا ما ظفروا به عنه مما يتعلق بالأحكام والآداب والعقائد، والأصول والفروع وغيرها، وقد ذكر القاضي أبو الحسين من تلامذته الذين رَووا عنه خمسمائة وأحد وسبعين رجلاً، كما في الجزء الأول من طبقات الحنابلة، ومنهم الكثير من مشايخه وأقرانه، وقد اشترك الجميع في الأخذ عنه، ومنهم من اختص برواية المسائل الفقهية. كما سرد بعضهم أبو الحسين في طبقات الحنابلة (7\1). فقال: وأما نقلة الفقه عن إمامنا أحمد فهم أعيان البلدان، وأئمة الزمان، منهم ابنه صالح وعبد الله وابن عمه حنبل وإسحاق بن منصور الكوسج وأبو داود السجستاني وإبراهيم الحربي وأبو بكر الأثرم وأبو بكر المروزي وعبد الملك الميموني ومهنا الشامي وحرب الكرماني وأبو زرعة وأبو حاتم الرازي وأبو زرعة الدمشقي ومثنى بن جامع الأنباري وأبو طالب المشكاني والحسن بن ثواب وابن منبش وأبن بدينا الموصلي وأحمد بن قاسم والقاضي الرقي وأحمد بن أكرم المزني وعلي بن سعيد السنوسي وأبو الصقر والبرزاطي والبعوي والشالنجي وعبد الرحمن المتطلي وأحمد بن الحسن الترمذي وأحمد بن أبي عبدة وأحمد بن نصر الخفاف وأحمد بن واصل المقرئ وأحمد بن هشام الأنطاكي وأحمد بن يحيى الحلواني وأحمد بن محمد الصانع وأحمد بن محمد بن صدقة وهم مائة وثيِّف وعشرون نفساً. وقد سردهم المرادوي في الإنصاف (12\277). وربتهم على الحروف فبلغوا مائة وواحداً وثلاثين نفساً، ثم ذكر المكثرين فبلغوا ثلاثة وثلاثين شخصاً، وقد طبع بعض مؤلفاتهم، كمسائل الإمام أحمد لأبي داود صاحب السنن، ومسائل الإمام أحمد رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ ومسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله ورواية صالح بن أحمد وغيرها، ويوجد مسائل آخرين لا تزال مخطوطة. ثم إن تلك المسائل والمؤلفات المتفرقة قد جمعت وألفت، فهناك بعض تلامذة أولئك الرواة أو من بعدهم قد تتبعوا رواياتهم ومؤلفاتهم، وحرصوا على نقلها مشافهة أو كتابة، وبذلوا الجهد الكبير في جمع شتاتها، وضم بعضها إلى بعض، وترتيبها وتنسيقها، وكان أشهر من جمعها واعتنى بها أبو بكر الخلال؛ فقد صرف عنايته إلى جمع علوم هذا الإمام -رحمه الله- وتعب في ذلك، وقطع المراحل والفيافي لأجلها، وكتبها عالية ونازلة، وصنفها كتباً وقسمها إلى مواضع، وبلغ كتابه الكبير المسمى بالجامع نحو مائتي جزء في عشرين سفرًا كما ذكره ابن الجوزي في المناقب (ص618). وابن القيم في الإعلام (1\29). وغيرهما، ومع هذا التتبع والاستقصاء فقد فاتته الشيء الكثير من فتاوى هذا الإمام ومسائله، والأخبار المنقولة عنه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (34\111). وهؤلاء الذين ذكروا هذا كالحرق في غيره بلغهم بعض نصوص أحمد في هذه المسألة -يعني مسألة حضانة الصبي- ولم تبلغهم سائر نصوصه، فإن كلام أحمد كثير منتشر جداً وقل من يضبط جميع نصوصه في كثير من المسائل لكثرة كلامه وانتشاره، وكثرة من كان يأخذ العلم عنه، وأبو بكر الخلال قد طاف البلاد، وجمع من نصوصه في مسائل الفقه نحو أربعين مجلداً، وفاته أمور كثيرة ليست في كتبه... فهو مع كثرة ما نقله الناس. اهـ. ثم تبعة تلميذه الخاص أبو بكر عبد العزيز المشهور بعلام الخلال، فكتب في المذهب الحنبلي عدة مؤلفات، وجمع ما وقف عليه من الروايات وربتها، ورجح بعضها على بعض، وجمع بين المختلفات، كما يتضح من اختياراته والنقول الكثيرة عنه، ثم جاء بعده تلميذه شيخ المذهب أبو عبد الله الحسن بن حامد الذي بذل جهداً كبيراً في نشر أقوال هذا الإمام وجمع متفرقاتها، والاستقصاء في تتبع ما في الإمكان الحصول عليه من الروايات والحكايات والمؤلفات في مسائل أحمد وفتاواه، ونقلها بالأسانيد للتأكد من صحتها، وقد ألف في ذلك كتاباً كبيراً سماه بالجامع في المذهب، بلغ نحو أربعمئة جزء، نقل ما فيه عن مشايخه الثقات، حتى اتصل إسناده بمؤلفي تلك المسائل من تلامذة الإمام أحمد الذين دونوا ما سمعوا عنه، وقد أحبيت أن أنقل أسانيدته التي ذكرها في أول كتابه المذكور، والتي نقل بها تلك المؤلفات عن أربابها الذين شافهوا بها الإمام أحمد وقد ذكرها أبو الحسين الفراء في طبقات الحنابلة في ترجمة ابن حامد رقم (638) قال -رحمه الله- أعلم أن الذي يشتمل عليه كتابنا هذا من الكتب والروايات المأخوذة من حيث نقل الحديث والسمع منها كتاب الأثرم، وصالح وعبد الله وابن منصور وابن إبراهيم وداود والميموني والمروزي وأبي الحارث وأبي طالب وحنبل وعبد الله بن سعيد ومهنا وأبي النصر وأبي الصقر ويعقوب بن بختان وإبراهيم بن هانئ ومحمد بن علي وجعفر بن محمد النسائي وعبد الكريم بن الهيثم القطان وأحمد بن القاسم وزكريا بن الفرج ومحمد بن الحكم وابنه بكر وحرب الكرماني ويوسف بن موسى وأحمد بن أصرم المري ومحمد بن يحيى الكحال وابن منبش وأبي زرعة ومسلم بن الحجاج والمشكاني وإبراهيم الحربي وأحمد بن هشام وكتاب الخرق في أمان كتاب الأثرم فقراته على أحمد بن سالم الختلي قال: حدثنا أبو حفص عمر الشرايبي قال: حدثنا الأثرم عن أبي عبد الله وعبد العزيز بن جعفر عن أحمد بن محمد بن خلف القاضي، عن الأثرم عنه. وأما عبد الله فأخبرنا ابن مالك وابن الصواف في الإجازة عنه، وأخبرنا ابن جعفر عن محمد بن عبد الله بن العباس السواق عن عبد الله وأما صالح فعن عبد العزيز عن أبي المغيرة الجوهري عن صالح وأما ابن منصور فأخبرنا ابن سالم قال: حدثنا الطيالسي عن ابن منصور عنه، وأما عبد العزيز أيضاً: فعن الطيالسي عنه. وأما أبو داود فحدثنا الخراز عن أبي مخلد عنه: وعبد العزيز بن جعفر عن القنطري عن أبي داود عنه، وأما أبو الحارث فعن عبد العزيز قال: حدثنا الخلال عن الراشدي عن أبي الحارث عنه، ثم ذكر أسانيدته إلى أولئك الرواة عن أحمد كلهم واحداً بعد واحد إلى أن قال: وأما كتاب الخرق في أخيرناه أبو بكر الحسن بن يحيى بن قيس المقرئ عنه. قال أبو عبد الله بن حامد اعلم -عصمنا الله وإياك من كل زلل- أن الناقلين عن أبي عبد الله -رضي الله عنه- ممن سميائهم وغيرهم، أثبات فيما نقلوه، وإمضاء فيما دونوه، وواجب تقبل كل ما نقلوه، وإعطاء كل رواية حظها على موجهها، ولا تعل رواية وإن انفردت، ولا تنفي عنه وإن عزيت، ولا ينسب إليه في مسألة رجوع إلا ما وجد ذلك عنه نصاً بالصرح، وإن نقل: كنت أقول به "وتركناه" وإن عري عن حد الصريح في الترك والرجوع أقر على موجهه، واعتبر حال الدليل فيه، لا اعتقاده بمثابة ما اشتهر من روايته، وقد رأيت بعض من يزعم أنه منتسب إلى الفقه يُلن القول لا كتاب إسحاق بن منصور ويقول: إنه يقال: إن أبا عبد الله رجح عنه، وهذا قول من لا ثقة له بالمذهب؛ إذ لا أعلم أن أحداً من أصحابنا قال بما ذكره ولا أشار إليه، وكتاب ابن منصور أصل، بداية حالة تطابق نهاية شأنه، إذ هو في بدايته سؤالات محفوفة، ونهايته أنه عرض على أبي عبد الله فاضطر؛ لأنه لم يكن يقدر أنه لما يسأله عنه مدون، فما أنكر عليه من ذلك حرفاً، ولا رد عليه من جواباته جواباً، بل أقر على ما نقله، أو وصف ما رسمه، واشتهر في حياة أبي عبد الله ذلك بين أصحابه، فاتخذته الناس أصلاً إلى آخر أوانه إلخ. واختلف أصحابه في كتبه؛ أيقال: فيها قديم لا حكم له؟ فقال الخلال في كتاب العقيقة: إن ما رواه مهنا، قال: سألت أبا عبد الله عن رجل يخن ابنه لسبعة أيام، فكرهه، وقال: هذا فعل اليهود، وقال لي أحمد بن حنبل كان الحسن يكره أن يخن الرجل ابنه لسبعة أيام. إن ذلك قديم، والعمل على ما رواه حنبل وغيره، ولفظ حنبل أن أبا عبد الله قال: إن ختن يوم السابع فلا بأس، وإنما كرهه الحسن لثلاثيته باليهود، وليس في هذا شيء. وقال عبد العزيز بن جعفر في مسألتين، إحداهما من كتاب ابن منصور والأخرى في كتاب المروزي ما يطابق ما قاله الخلال فقال عبد العزيز في الأيمان في الحدود وما رواه ابن منصور قديم، والعمل على ما رواه حرب وصالح لا يمين في شيء من الحدود، وأن ما رواه المروزي في القائل: "يا لوطي" أنه يسأل عما أراه، فإن قال: أردت أنك من قوم لوط، لا حد، قول قديم، والعمل ما رواه مهنا وغيره، أن عليه الحد، وهذا القول متميز أن يكون كتاب الكوسج ومسائله، وكتاب مهنا ومسائله، وكتاب المروزي وما جاء به، تترك لأنها قديمة، هذا عندي لا ينبغي أن يعول عليه، وإثباتها قديماً وجديداً، لا يكون من حيث الاستدلال لضعف مسألته في كتابه عند طائفة لعلمها قوية عند غيرها، ومع ذلك فما قدم وحدث في هذا الباب سواء، إذ لا منية لما حدث على ما قدم، إلا بمقارنة صريح، فيترك له ما كان من قبله قديماً، ومهما لم يوجد ذلك بطل أن يكون القديم دون الجديد. وليست جوابات إمامنا في الأرملة والأعصار إلا بمثابة ما يروي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- من الآثار يقصد أن ما يوجد بين الأجوبة من الاختلاف يحسن أن يجمع بينه، ويحمل كل جواب على حال، كما جمع الفقهاء بين أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم- التي يظهر فيها اختلاف. لا يسقط نهايتها موجبات بدايتها إلا بمر صريح بالنسخ أو التخفيف، فإذا عدم ذلك كان على موجبات دعائمه، فذلك في جواباته، إذ العلماء قد أنكروا على أصحاب الشافعي من حيث الجديد والعتيق، وأنه إذا ثبت القول فلا يرد إلا باليقين، فكذلك في جوابات إمامنا، ورأيت طائفة من أصحابنا في مسائل الفروع والأصول يسلكون الوقف، وأنه لا يقضى بشيء إلا ما سبق به وإلا وجب السكوت في ذلك، وطائفة ثانية فصلت فقالت: ما كان من في لأصول فإنه لا يجب في شيء إلا ما كان القول من الأئمة فيه سابقاً، وعملوا فيه على ما نقله أبو طالب عن أبي عبد الله في الإيمان، أن من قال: "مخلوق" فهو جهمي، ومن قال: "إنه غير مخلوق" فقد ابتدع، وأنه يهجر حتى يرجع -أن ذلك وعيد على مخالفة أمر لا يسع الجواب فيها، وإن كان من الفروع في الفقه، فإنه يسع الجواب، وإن كان به منفرداً، والأشبه عندي أن سائر الفقه والأصول سواء، وأن له إيقاع الجواب عند الاضطراب ونزول الحادثة أن يجتهد فيما يوجبه الدليل، ويفتي بذلك إن كان بالقول منفرداً، كما أن إمامنا صار في الأصول إلى ظاهر التنزيل، وقد بين إمامنا أحمد في القرآن أنه لا يشك ولا يقف، وأن القائلين بالحكاية والمحكي، واللفظ والملفوظ، والتلاوة والمتلو، زنادقة. اهـ. هذا آخر كلام ابن حامد نقلته بتمامه مع طولها، ليقف القارئ على احتياط أولئك العلماء وتبنيهم في النقل، وعلى ثقتهم بأولئك المشايخ الذين دونوا تلك المسائل، وتأكدتهم من صحتها، وعدم تطرق الشك إلى شيء من محتوياتها، وأنه لا فرق بين متقدمها ومتأخرها، والله الموفق.